مجتمع

غانا: زراعة خمسة ملايين شجرة في يوم واحد

قال رئيس غانا، نانا أكوفو أدو، إنّ بلاده استهدفت زراعة خمسة ملايين شجرة على الأقل في يوم واحد، أول من أمس الجمعة، للمساعدة في إعادة نمو الغابات والحد من تأثيرات تغير المناخ. وفي مقر الرئاسة، زرع الرئيس شتلة شجرة ليجنوم فيتاي، وهي من أكثر الأخشاب صلادة في العالم. وهي معروفة محلياً باسم شجرة الحياة لاستخداماتها الطبية. وقال: «لن ننتظر إلى الغد أو بعد غد. يتعين أن نفعل ذلك الآن». وبحسب أرقام مفوضية الغابات، فقد تراجع حجم الغابات إلى أقل من خُمس ما كانت عليه في التسعينيات. (رويترز)

كوبا: وفاة عميد السن عن 120 عاماً

توفي إميليو دوانيس دوفارسير المصنف عميد السن في كوبا عن 120 عاماً إثر التهاب رئوي، تاركاً 13 ولداً و36 حفيداً وأكثر من 40 من أبناء الأحفاد، كما أعلن الإعلام المحلي يوم الجمعة. وأفادت مدونة «داريو مينينيو» التي يديرها صحافيو إذاعة «لا فوس دي بايأتابو» المحلية بأن الرجل توفي في مدينة ميناس (شرق). وأشارت المدونة إلى أنه «بقي بصحة جيدة طوال هذه السنوات بفضل نظام غذائي كان يتبعه ورعاية عائلته، لكنه توفي جراء التهاب رئوي مفاجئ بعدما اضطر لملازمة الفراش على مدى سنة بسبب كسر في الورك». (فرانس برس)

يوم للتوعية بالمهق

كثيراً ما يتعرّض الأشخاص المصابون بالمهق لأشكال أكثر خطورة من التمييز والعنف في المناطق التي يغلب عليها السكان من ذوي البشرة الداكنة نسبياً. وبحسب الأمم المتحدة، ترتبط درجة تباين لون الجلد بين غالبية السكان والشخص المصاب بالمهق في أي مجتمع ارتباطاً مطرداً بخطورة وشدة التمييز الذي يواجهه.

بعبارة أخرى، يؤدي ارتفاع درجة التباين في لون الجلد إلى زيادة درجة التمييز. وينجم المهق عن غياب صبغة الميلانين في الشعر والجلد والعينين، ما يجعل الشخص المصاب به شديد التأثر بالشمس والضوء الساطع. ويؤدي ذلك إلى معاناة كل المصابين بالمهق تقريباً من ضعف البصر، ويكونون عرضة للإصابة بسرطان الجلد. ولا يوجد أي علاج لغياب الميلانين المسبب الأساسي للمهق. وعلى الرغم من تباين الأرقام، تشير التقديرات إلى أن واحداً من كل 17 ألفاً إلى 20 ألف شخص في أميركا الشمالية وأوروبا مصاب بنوع من أنواع المهق. وهذه الحالة أكثر انتشاراً في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ تشير التقديرات إلى أن المهق يشمل واحداً من كل 1400 شخص في تنزانيا، وأن معدل انتشار المهق يرتفع إلى 1 من كل ألف شخص بين فئات سكانية مختارة في زمبابوي، وبين فئات إثنية معينة أخرى في الجنوب الأفريقي. يشار إلى أنه في بعض البلدان، يموت غالبية المصابين بالمهق، ممن تتراوح أعمارهم ما بين 30 و40 عاماً، بسبب الإصابة بسرطان الجلد.
(**العربي الجديد**)

(كارل دي سوزا/ فرانس برس)

جرائم خطف في السويداء

ريان محمد

«طمني بس تصل» جملة أصبح يسمعها كل من يريد الانتقال من مكان إلى آخر في السويداء، إن كان بين البلدات والمدن، أو حتى بين أحياء المدينة. ويزيد الخوف من الخطف أو السرقة خصوصاً في ساعات الليل، إضافة إلى القلق من تأثير هذه الجرائم على العلاقة مع بقية المكونات السورية، في ظل موقف مريب للنظام الذي تشكل أجهزته الأمنية غطاء لغالبية المتهمين. يقول أبو نزار أبو صعب (53 سنة)، من السويداء، لـ«العربي الجديد»: «الوضع الأمني في المحافظة تدهور كثيراً خلال السنوات الأربع الأخيرة، وانتشرت عمليات الخطف التي تستهدف الأشخاص الميسورين من الوافدين إلى المحافظة من مختلف المناطق السورية، ما دفع غالبيتهم إلى المغادرة خوفاً على أنفسهم، وعلى أفراد عائلاتهم، وأرزاقهم. وبعد أن تراجع عدد الوافدين، بدأت عمليات الخطف والسلب تطاول أبناء المحافظة، في حين تتخذ الأجهزة الأمنية التابعة للنظام دور المشاهد المتواطئ جراء ارتباط كثير من المجرمين بأفرادها».

يضيف أبو صعب: «كنا نسهر خارج المدينة، ونعود بعد منتصف الليل دون أن نخشى شيئاً، واليوم تغيرت الأوضاع، فأصبح التنقل ليلاً أمراً غير مرغوب به بسبب تكرر عمليات الخطف والسلب، وغالباً ما نتجنب التنقل ليلاً حتى داخل المدينة، وإن كان لا بد من التنقل فيجب أن يكون معنا سلاح، فلم يعد هناك ما يضمن حمايتنا إلا السلاح الشخصي».

يصر أبو محمد منذر (48 سنة)، وهو صاحب محل نجارة في السويداء، على توصيل صديقه العائد إلى دمشق، حتى باب الحافلة (البولمان)، بسيارته الخاصة، ويوصيه أن يتصل به إذا تعرض لأي موقف. كما اتصل عدة مرات حتى تأكد أنه وصل إلى دمشق بأمان. يقول لـ«العربي الجديد»: «يحاولون النيل من تاريخ الجبل كبلد للضيافة والكرم، لكننا سنحمي الضيف ونكرمه مهما حاولوا». وأضاف منذر: «اللافت للنظر أن غالبية عمليات الخطف كانت تتم على طريق دمشق- السويداء، حيث تكون عصابة الخطف بانتظار الضحية، ولديها جميع المعلومات حوله، من اسمه إلى رقم ولون السيارة التي تقله، وهذه الوقائع تم توثيقها في كثير من الحوادث خلال السنوات الماضية».

ولظاهرة الخطف قصة طويلة في السويداء، بدأت عندما كانت الأجهزة الأمنية تعتمد سياسة الخطف والخطف المضاد، إذ تقوم بخطف أقرباء شخصيات في الفصائل المعارضة للضغط عليهم، أو ابتزازهم، فترد الفصائل بخطف عناصر تابعة للنظام، وتتم بعدها عمليات التبادل. ولتفشي الفساد داخل أجهزة النظام علاقة بهذه العمليات التي تشمل دفع الفدية، والرشاوي، حتى أصبحت مصدر دخل إضافي لعدد من المتنفذين بالشراكة مع مجموعات إجرامية مرتبطة مع تلك الأجهزة بعد تراجع مصادر الدخل المستندة إلى الأعمال غير المشروعة، مثل التجارة بالوقود من البادية إلى درعا، وتهريب المواد الغذائية وغيرها من الاحتياجات.

من جهته، يرى ناشط محلي طلب إخفاء اسمه لأسباب أمنية، أن «عمليات الخطف قد تكون نتيجة للفساد، أو غياب القانون، لكنها في العمق تندرج ضمن سياسة أمنية تهدف إلى تضييق العيش على أهالي السويداء، عبر طرد رأس المال، وإنهاء الحركة الاقتصادية التي ساهم بها الوافدون السوريون، فضلاً عن تعميق الشروخ بين المكونات السورية. فخلال السنوات العشر الماضية، تواجد في السويداء أكثر من 18 ألف أسرة قادمة من مختلف المحافظات، في مشهد غير مسبوق، وكانت السنوات الأولى فرصة للتعارف والتقارب، خاصة أن النظام يبث منذ عقود الشائعات بين المكونات بهدف تغذية الحساسيات المجتمعية والصور النمطية التي تعمق النزاعات».

يضيف أن «الخطف نتج عنه عدد من الضحايا، وشكل ضربة للنسيج الوطني، لكنه بدأ مؤخراً يهدد الأمن المجتمعي، ما قد يتسبب بوقوع اقتتال داخلي، سواء عائلي أو مناطقي، وبالتالي يسمح للنظام بالتسلل، وإعادة السيطرة على السويداء التي تعيش حالة من العصيان المدني غير المعلن منذ عام 2014، منذ منعت حركة رجال الكرامة، بقيادة الشيخ وحيد البلعوس، الأجهزة الأمنية من إجراء أي اعتقالات تعسفية داخل المحافظة، كما تجبرهم على إطلاق سراح من يعتقل، وأعطت المستنكفين عن الخدمة العسكرية نوعاً من الحماية. ورغم اغتيال البلعوس في عام 2015، استمر هذا التوازن مع تبني العديد من الفصائل المحلية هذه الخيارات».

في حماية النظام

في السويداء، يمكن أن يخبرك أي مواطن بأسماء الشخصيات والمجموعات المتهمة بارتكاب أعمال الخطف والسلب، وجميعهم منبوذون مجتمعياً، لكن النظام يحتضنهم، وبعضهم يحمل بطاقات أمنية، أو يقوم بمهمات أمنية بسيارات مسروقة أو مهربة من خارج البلاد، ما يعطيهم سطوة على المجتمع.

تحقيق

يتردّد بعض الأهالي في تسجيل أطفالهم في المخيمات الصيفية التي تديرها جماعة الحوثيين. والسبب هو المناهج المعتمدة، سواء أكانت دينية أو حياتية، على ضوء مساعي الأخيرة إلى جذب أكبر عدد من الأطفال

مخيمات صنعاء

مواطنون يخشون على أطفالهم من مناهج الحوثيين

زكريا الكمالي

كثيراً ما يلجأ الأهل إلى تسجيل أبنائهم في مخيّمات ومراكز صيفية لتمضية الوقت صيفاً بعد انتهاء العام الدراسي. لكن هذا العام، تشكو بعض العائلات من سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على هذه المخيمات، واستغلالها بما يتلاءم وأهدافها. وسعى الحوثيون إلى تدشين المراكز الصيفية في صنعاء وبقية المحافظات اليمنية الخاضعة لنفوذها. وكثّفت وسائل الإعلام التابعة للحوثيين مطلع يونيو/ حزيران الجاري، من دعواتها لأولياء الأمور وقيادات في المجتمع لإلحاق التلاميذ في المخيمات الصيفية. ومن بين الأهداف التي وضعها الحوثيون «صقل مهارات الطلاب وإعداد جيل متسلح بالثقافة القرآنية والهوية الإيمانية التي حاول الإعداء طمسها في إطار مساعيهم لتمزيق المجتمع اليمني وتحصينهم من الثقافات المغلوطة». في المقابل، أطلق ناشطون حملة إلكترونية مضادة تدعو أولياء الأمور إلى عدم تسجيل أبنائهم في مراكز وصفوها بـ «معسكرات تهدف لإعداد جيل مؤدلج طائفياً وتحويل الأطفال إلى مشاريع موت». وفي وقت سابق، أعلن وزير الشباب والرياضة في حكومة الحوثيين، محمد المؤيدي، أن وزارته أعدّت خطة لاستهداف 600 ألف تلميذ وتلميذة في الدورات الصيفية، وتم توزيعهم على 6 آلاف مدرسة في مختلف المحافظات. كما تم اعتماد أكثر من 24 ألف معلم ومعلمة موزعين على مختلف المدارس.

بالإضافة إلى المدارس، استغلت المساجد لتكون مواقع إضافية للدورات الصيفية، وخصوصاً في العاصمة صنعاء، التي تضم أكثر من 25 ألف تلميذ وتلميذة. ويضمّ جامع ميدان السبعين في صنعاء أكثر من 700 تلميذ، يقسمون في مجموعات لدراسة القرآن الكريم والعلوم الشرعية ومهارات الخطابة، فضلاً عن مئات التلاميذ في الجامع الكبير في صنعاء القديمة وجامع بدر.

وسعى الحوثيون إلى جذب الأهالي من خلال الحديث عن أنشطة وبرامج تعليمية تهدف إلى تعميق الولاء والانتماء وتعزيز الهوية الإيمانية، لا سيما في ما يتعلق بحفظ القرآن الكريم وعلومه والأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والفنية.

1900
عدد الأطفال الذين جنّدهم الحوثيون ما بين 2018 و2020، بحسب منظمة «مواطنة» لحقوق الإنسان

ويركّز الحوثيّون بدرجة أساسية على تعزيز «الهوية الإيمانية». إلّا أنّ البعض يخشى تكريس أفكار وممارسات من قبيل الفصل بين الجنسين في المدارس والجامعات، وتجريم الحفلات وعمل المرأة، ومهاجمة الديمقراطية والتعددية الحزبية.

يقول بعض الأهالي إنّ الدورات التي نظّمها الحوثيون والتي شارك فيها أطفالهم خلال العام الجاري كانت تركز على التعبئة القتالية لمن هم فوق سن العشر سنوات، وخصوصاً أنّ العنوان الرئيسي للمخيمات يحمل اسم «علم وجهاد».

ويقول محمد قاسم، وهو من سكان مديرية معين في صنعاء، لـ «العربي الجديد»: «لا وجود لأية أنشطة ثقافية وفنية كما يزعمون. هناك منهاج موحد يقومون بتلقينه للأطفال، ولا هدف لهم سوى غسل أدمغة التلاميذ بالأفكار الهدامة والمتطرفة التي تُحرّض على القتل وتعميق الشرخ الاجتماعي وتصوير كافة المناهضين لمشروع الجماعة بأنهم عملاء لأميركا وإسرائيل».

في المقابل، يقول مسؤولون حوثيون إنّ المخيّمات الصيفية هدفها «تعزيز دور الناشئين والشباب وحمايتهم من الأفكار الهدامة التي تخدم العدوان الأميركي السعودي». ويوضحون أنهم يعملون على «إيجاد جيل متسلح بالثقافة القرآنية والهوية الإيمانية التي حاول الأعداء طمسها في إطار مساعيهم لتمزيق المجتمع اليمني». وتوضح اللجنة الفرعية المشرفة على المخيّمات، في بيان، أنّ المراكز الصيفية هذا العام تتميز بتنوع أنشطتها وبرامجها الدينية والتربوية ودروس التقوية في اللغتين العربية والإنكليزية، بالإضافة إلى تعزيز الهوية والانتماء. كما تحفل بأنشطة رياضية تشمل كرة القدم والكرة الطائرة وألعابا بدنية ومباريات وتنمية المواهب في الشعر والمسرح والرسم والألعاب الرياضية وغيرها من خلال المسابقات والحلقات الثقافية والدينية والفعاليات التوعوية والزيارات الميدانية.

وبحسب تربويين وناشطين، تنحصر كافة الأنشطة في المخيمات، سواء أكانت ثقافية أو دينية أو فنية في «غرس ثقافة الموت بالإضافة تكريس أفكار طائفية».

إلى ذلك، تقول معلّمة في صنعاء رفضت الكشف عن اسمها لـ «العربي الجديد»، إن برنامج المخيمات الصيفية يعتمد بدرجة أساسية على المناهج القرآنية، وتشمل كتيبات خاصة بالحوثيين ألفها مؤسس الجماعة حسين الحوثي وتُعرف بالملازم. وتنفي أن يكون التدريس في المخيمات الصيفية إجبارياً لكافة تلاميذ صنعاء، لافتة إلى أن غالبية المنخرطين في هذه المخيمات هم أطفال جماعة الحوثيين أو من يواليهم فقط. تضيف: «قدموا عروضاً للمعلمين من أجل التدريس في المخيمات. ومع رفض الغالبية، لجأوا إلى المتطوعين والمتطوعات، منهم تلميذات في المرحلة الثانوية اللواتي أوكل إليهن تدريس الفئات العمرية الأصغر».

وفي ظل اقتصار المخيمات على معلمين ومعلمات موالين للحوثيين، تزداد مخاوف أولياء الأمور من طبيعة الدروس المقدمة للتلاميذ. وحذّرت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً أهالي صنعاء من الزج بأطفالهم في معسكرات الحوثيين تحت مسمى «المراكز الصيفية»، كما جاء على لسان وزير الإعلام والثقافة معمر الإرياني. ويصف ما تقوم به الجماعة بأنه «مخطط خطير يهدف إلى غسل عقول مئات الآلاف من الأطفال وإعداد جيل من الإرهابيين والمتطرفين المؤدلجين بالشعارات العدائية وثقافة الموت والكراهية للآخر، وتحويلهم الى أدوات للقتل ونشر العنف والفوضى والإرهاب في اليمن والمنطقة والعالم». وخلال يونيو/ حزيران الجاري، حذّر الوزير أولياء الأمور من مخاطر تهدد السلم الأهلي في اليمن وقيم العيش المشترك بين اليمنيين. يشار إلى أن تقارير حقوقية كانت قد اتهمت جماعة أنصار الله الحوثيين بتجنيد أكثر من 9 آلاف طفل منذ عام 2014، فيما أحصت منظمة «مواطنة» لحقوق الإنسان اليمنية تجنيد الحوثيين 1900 طفل خلال الفترة الممتدة من 2018 وحتى 2020.

يلعبون كرة القدم في المدينة القديمة في صنعاء (محمد حويس/ فرانس برس)

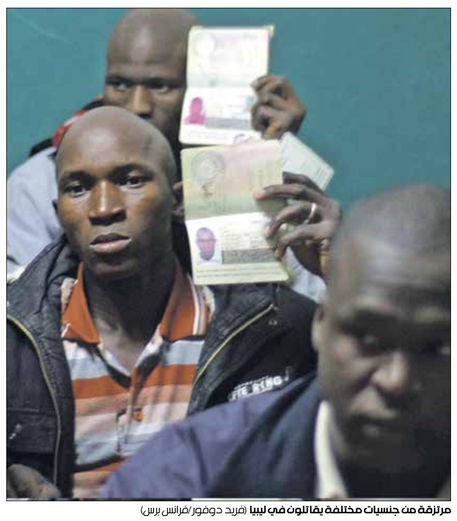
مرتزقة من جنسيات مختلفة يقاتلون في ليبيا (فريد دوفور/فرانس برس)

مرتزقة حفتر أفسدوا الحياة بمناطق الجفرة

طرابلس ـ العربي الجديد

بات وجود المرتزقة الأفارقة داخل مناطق «الجفرة» الليبية الثلاث، وهي هون، وودان، وسوكنة، أمراً مالوفاً لدى السكان، على الرغم من إنكار قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، التي تسيطر على المنطقة، وجود أي مرتزق أجنبي فيها.

يتجول المرتزقة الأفارقة الذين يقاتلون في صفوف حفتر داخل المدن الثلاث بحرّية، يتسوقون من المحال التجارية، ويشاركون في تفاصيل الحياة اليومية. يقول عبد الرحمن القروي، وهو من سكان مدينة هون، لـ«العربي الجديد»، إنه قرر مغادرة مدينته في مطلع مارس/ آذار الماضي، بعد مقتل شاب على يد مسلح من الجنجويد، وانضم الأهالي إلى مطالب سكان مدينة هون بشأن ضرورة مغادرة المرتزقة، وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباء عن اتفاقات بين الأهالي وقادة مليشيات حفتر، تعهدت خلالها الأخيرة بمنع المرتزقة من ارتياد المقاهي والأسواق.

ويسرد منير صوراً من إفساد المرتزقة لحياة الناس في مناطق الجفرة، موضحاً أن «مليشيات حفتر نقلت أعداداً من المرتزقة إلى مزارع خاصة في سوكنة، ما جعلهم يمنعون أصحاب المزارع من التصرف فيها. أكثر أشجار هذه المزارع هي النخيل التي تشتهر المنطقة بها». ونقل عن الملاك أن المسلحين يقاسمون أصحابها محصول نخيلهم لقاء عدم تخريبهم للمزارع. «أشعر بمرارة حين أقول إنه لم يعد بإمكاننا الجلوس في المقاهي بأمان في مدننا، وحتى الأسواق العامة تجدهم يتجولون فيها».

وتضم منطقة الجفرة قاعدة جوية تفيد تقارير متواترة بأن أعداداً من المرتزقة الروس يتمركزون فيها، كما توجد أعداد من الروس في مدينة سرت الخاضعة لحفتر، لكن منير يؤكد أن قادة مليشيات حفتر اعترفوا بعدوانية المرتزقة الأفارقة أكثر من غيرهم، وأنهم سعوا أكثر من مرة لضبطهم.

وقدرت الأمم المتحدة أعداد المرتزقة، باختلاف جنسياتهم وأماكن تمركزهم، بنحو 20 ألف مرتزق، في حين تداولت مواقع التواصل الاجتماعي فيديوهات في مناسبات مختلفة، تظهر تجولهم بحرية في مناطق الجفرة الثلاث، من بينها فيديو يظهر عدداً من الجنجويد وهم يتجولون بالقرب من محل حلويات، وآخرين أمام مصنع للتمور في منتصف مارس/ آذار الماضي.

ويعلق منير: «هذه الفيديوهات المتداولة جزء يسير مما رصدته كاميرات الحراسة الخاصة بأصحاب المحال التجارية، لكن الوضع أكثر سوءاً من ذلك، فأصحاب المحال لا يمكنهم منع هؤلاء المسلحين من التبضع، وغالبيتهم لا يدفعون مقابل ما يأخذونه من بضائع، ولا يملك التجار اعتراضاً خشية البطش».

وأخيراً، نشرت عملية «بركان الغضب» صوراً قالت إنها لآثار تدمير المرتزقة لحواجز تصريف المياه بالقرب من الجفرة، ويؤكد الأهالي أن سلطات مدن الجفرة الثلاث لا يمكنها منع تلك التصرفات.

وينتظر أهالي الجفرة حراكاً دولياً ضاغطاً بشأن إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا، لكن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أكد أخيراً، أن البلاد «لم تشهد أي تراجع في أعداد المقاتلين الأجانب، أو أنشطتهم»، موضحاً خلال تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي، في منتصف مايو/ أيار الماضي، أنه «رغم الالتزامات التي تعهدت بها عدة أطراف محلية ودولية بشأن وقف تدفق المرتزقة إلى ليبيا، إلا إن أعدادهم في ازدياد».

قدرت الأمم المتحدة أعداد المرتزقة باختلاف جنسياتهم وأماكن تمركزهم، بنحو 20 ألف مرتزق، في حين تداولت مواقع التواصل الاجتماعي فيديوهات في مناطق الجفرة الثلاث، من بينها فيديو يظهر عدداً من الجنجويد وهم يتجولون بالقرب من محل حلويات، وآخرين أمام مصنع للتمور في منتصف مارس/ آذار الماضي.

الممتلكات المنقولة في أروقة المحاكم المصرية

أحياناً، تتحوّل قائمة الممتلكات المنقولة إلى صراع بين الزوجين تصل الى المحاكم المصريّة، وخصوصاً حين يرفض الزوج الاعتراف بحقوق الزوجة

القاهرة ـ العربي الجديد

طال غياب عبيدة، التي تعمل في مجال تنظيف المنازل، عن زبائنها في العاصمة المصرية القاهرة، هي التي اعتادت أن تُغادر إحدى قرى محافظة المنوفية في دلتا مصر باكراً لبدء العمل. غابت عبيدة وانقطعت سبل الاتصال بها، إلى أن ردّت أخيراً على إحدى زبوناتها: «ساتي لحضرتك غداً صباحاً يا مدام لأنني في حاجة ماسة للأموال».

صباح اليوم التالي، وفي وقت كانت عبيدة منهمكة في تنظيف زجاج النوافذ من الداخل والخارج، كانت صاحبة المنزل وابنتها تستمعان إليها باستغراب، خلال حديثها عن زواج ابنتها. تقدّم لخطبة الأخيرة شاب مناسب، على حدّ قول الأم، لافتة إلى أنها ستعيش معه في الطابق العلوي في بيت عائلته في المنوفية. واستفاضت في وصف تفاصيل جهاز العروس (كل ما تحتاجه العروس في حياتها الجديدة بعد الزواج من ملابس وأدوات تجميل ومجوهرات وأدوات مطبخ وغيرها). تقول عبيدة: «أنفقت كل ما لديّ من مال لشراء مستلزمات العروس، حتى أنني اضطررت إلى شراء الأجهزة الكهربائية بالتقسيط من أحد المحال التجارية، الذي وافق على دفع قيمة بسيطة من إجمالي المبلغ المطلوب في مقابل توقيعي على وصولات أمانة بقيمة أكثر من 50 ألف جنيه مصري (نحو 3000 دولار أميركي)». تضيف أنّها اشترت ثلاث غسالات (غسالة عادية وأخرى أوتوماتيك، وغسالة إضافية لحماتها)، وغسالة صحون، وثلاجة كبيرة، ومكنسة كهربائية، وموقداً كهربائياً بفرن كبير، وثلاث مراوح سقف، وخلّاطاً وغير ذلك. «سلفة ابنتي اشترت كل هذه الأجهزة، ولا يمكن لابنتي أن تتزوج من دون شرائها أو بتركها العريس. هو يطالبها بكل شيء لأنه وقّع على قائمة المنقولات». ويعدّ هذا أحد أنواع الزيجات في مصر، إذ لا يدفع العريس مهراً لعروسه، بل يشترك العروسان في شراء كل مستلزمات البيت من أثاث وغير ذلك، باستثناء مستلزمات المطبخ والأجهزة الكهربائية، التي يتوجب على العروس تأمينها معظم الأحيان. ويوقع الطرفان على اتفاق مكتوب يسمى «قائمة منقولات» يدوّن فيها والد العروس كل محتويات البيت لتكون من حق الزوجة في حال وقع الطلاق. ويُعرّف القانون المصري قائمة المنقولات بأنها «إقرار صادر من الزوج إلى الزوجة في ورقة مذيلة بتوقيع الزوج بأنه تسلم منقولات الزوجية – قائمة أعيان – الواردة في القائمة، وأن استلامه لتلك المنقولات هو على سبيل الاستعمال». غياب عبيدة لفترة طويلة عن زبائنها في القاهرة كان بسبب انشغالها بشراء كل هذه المستلزمات، وبغيرها من التفاصيل التي تتكبدها العروس في القرى والمدن المصرية. لكنها عادت للعمل بضعف طاقتها من أجل جني المزيد من المال لسداد الأقساط المتراكمة عليها، كي لا تقضي أعوامها المقبلة في السجن.

قصة المطلقات في مصر بأكثر من 5,6 ملايين على يد ماذون

هل استطاعت تأمين كل مستلزمات منزلها؟ (خالد دسوقي/ فرانس برس)

قصة لاجئ

بدعم ممن حوله وإصرار من قبله، تمكّن محمد إسماعيل من التغلّب على الظروف الصعبة ومتابعة دراسته في تركيا

محمد إسماعيل
مواصلة الدراسة رغم اللجوء

عبد الله البشير

لم يكن استكمال الدراسة الجامعية سهلاً بالنسبة إلى محمد إسماعيل بعد سنوات من الانقطاع عنها ورحلة لجوء صعبة إلى تركيا، خصوصاً أنّه اضطر إلى اكتساب لغة جديدة للانطلاق. ويخبر محمد، البالغ من العمر 31 عاماً، الذي ولد في مدينة تلدو بريف حمص الشمالي: «تابعت تعليمي في المراحل المختلفة تدريجياً في سورية، ووصلت إلى المرحلة الجامعية. تطلّب الأمر منّي جهداً حينها، إذ إنني كنت أتابع دراسة اختصاصيّ جامعيّ بالتوازي، هما الأدب الفرنسي والتاريخ في جامعة البعث في مدينة حمص. نجحت في التوفيق بينهما، لكنني أجبرت على ترك الجامعة في عام 2011 بسبب الخوف من الاعتقال والملاحقة الأمنية».

وانقلبت حياة محمد منذ ذلك العام، إذ انتقلت عائلته إلى جرابلس في ريف حلب الشرقي ثمّ إلى تركيا. أمّا هو فلحق بها في رحلة خطرة عبر طرق التهريب في عام 2012. ولأنّ ضغوطات الحياة كبيرة، أجبر على العمل في مجال البناء قبل أن يقرّر من جديد العودة إلى مقاعد الدراسة ويصرّ على ذلك. ولا يخفي محمد أنّ «الفترة التي تعلّمت فيها اللغة التركية قبل دخولي إلى جامعة كارابوك (شمال تركيا)، كانت أقلّ صعوبة من العام الجامعي الأوّل، إذ إنّ اللغة التي اكتسبتها لم تكن كافية لاستيعاب المناهج في الجامعة». ويؤكد محمد «كنت في حاجة إلى جهد مضاعف في عامي الأوّل لأتمكّن من متابعة الدروس، لا سيّما أنّني كنت قد اخترت تخصص الهندسة البيئية، وكنت من بين قلّة من السوريين في الجامعة. لكن بدعم من الأهل، بالدرجة الأولى من أمّي وأبي وإخوتي، أنهيت تلك المرحلة. وأتى ذلك بالتزامن مع حصولي على عمل في الجامعة في مجال دراستي، الأمر الذي شجّعني على دراسة تخصص آخر هو التمريض».

يتابع محمد «في البداية كنت أتساءل: لماذا دراسة تخصص آخر؟ لكنّني التحقت في العام الماضي بتخصّص التمريض، مستفيداً من الظروف الاستثنائية التي فرضها تفشّي فيروس كورونا الجديد، كون الدراسة صارت عن بُعد وهذا يخفّف عنّي عناء التنقل». يُذكر أنّ محمد كان من بين أوائل المصابين بكوفيد-19 عند انتشار الفيروس في تركيا، وبلغت إلى أنّه تبرّع ببلازما الدم بعد شفائه، «كعمل إنساني قد يساعد في إنقاذ حياة أحدهم». ويؤكد محمد أنّ «الظروف الصعبة والحواجز التي اضطررت إلى اجتيازها هي مشتركة بين الشبان السوريين. لكنّني من جهتي تمكّنت من التغلّب عليها، بدعم ممن حولي وإصرار من قبلي». ويشجّع سواه من السوريين في تركيا على «الالتحاق بالدراسة الجامعية، وإن تطلّب الأمر جهداً، فذلك حجر أساس للمستقبل».

فسبكة

تتابع صفحة «تبو ناشت» المتخصصة في متابعة أحوال قبائل «التبو» الليبية على «فيسبوك»، الجرائم المتكررة التي يرتكبها المرتزقة الأجانب المنتشرون في البلاد، وآخرها جريمة قتل المواطن أيمن بوقصيصة في مدينة هون، والذي قتله مرتزقة «جنجويد» قدموا من أقليم دارفور السوداني، كان يطلق عليهم «تبو» أمعاناً في التضليل، قبل أن ينكشف أمرهم خلال الهجوم على مدينة «مرزق» في أقصى الجنوب الليبي دعما لمليشيات قبلية.

قمة السبع

المصالح فوق الإنسان

تضم مجموعة الدول السبع الكبرى أقوى الدول الصناعية، وهي الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان وإيطاليا وكندا. وجميعها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية التي تحصل غالباً على حساب دول فقيرة ونامية، وكذلك على حساب احتياجات أساسية عالمية وحتى كونية. ومنذ سنوات تشكل مواجهة التغير المناخي حيّزاً مهماً في جداول محادثات القمة، في حين اهتمت القمة الحالية التي استضافتها بريطانيا وتختتم اليوم، بالدرجة الأولى، بوسائل تعزيز مواجهة جائحة كورونا التي أصابات اقتصادات دولها ودول العالم بندوب كبيرة قد تستغرق معالجة تأثيراتها أعواماً طويلة.

ودرجت العادة أن يتحول موقع استضافة القمة إلى حصن منيع في مواجهة مطالب المجتمع المدني الذي يرفع صوته ضد قادة المجموعة من خلال تحركات وتظاهرات في الموقع ذاته، احتجاجاً على «زعمهم الباطل» بتلبية المطالب الشعبية.

وعلى هامش أعمال القمة الحالية التي استضافها منتجع في قرية كاربيس باي بمقاطعة كورنوال، احتج ناشطون من منظمة «أوكسفام» الخيرية على التوزيع غير العادل للقاحات كورونا في العالم، ونظم آخرون تجمعات للتعبير عن معارضتهم السياسات المعتمدة في مواضيع أخرى.

ونفذت الشرطة حملة توقيفات خلال الأيام الثلاثة للقمة، علماً أن السلطات نشرت في إطار الإجراءات الأمنية حوالى 6500 ضابط شرطة للتعامل مع الاحتجاجات، وأرسلت السفينة العسكرية «إتش إم إس تامار» للتمركز قبالة ساحل كورنوال.

(العربي الجديد)

(الصور: Getty)